رد تحالف دعم الشرعية في اليمن على تقرير فريق الخبراء الاقليمين والدوليين بشأن اليمن للعام (٢٠٢٠)

١. يجدد تحالف دعم الشرعية في اليمن بالغ قلقه إزاء المعاناة التي يعيشها الشعب اليمني جراء النزاع الذي تسببت به المليشيات الحوثية، ويؤكد التحالف التزامه بتقديم المساعدة التي تطلبها الحكومة الشرعية اليمنية المؤيدة من قبل قرارات مجلس الأمن، وتوفير الاحتياجات الأساسية الإنسانية للشعب اليمني. كما يستمر التحالف في دعمه للعملية التي تقودها الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي بهدف تخفيف المعاناة الإنسانية وتوفير السلام والاستقرار في اليمن والمنطقة. كما يدرك التحالف أهمية التحديات التي يواجهها اليمن، سواء بالنسبة لشعب اليمن أو بالنسبة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. واصل التحالف في العام الماضي تقديم الدعم الأمني والإنساني الأساسي وغيره للشعب اليمني وحكومته الشرعية.

٢. في ظل استمرار المليشيات الحوثية بتهديد الأمن والسلم الدوليين بدعم من إيران، والتسبب في زيادة معاناة الشعب اليمني من كافة النواحي المعيشية والأمنية، وفي ضل ظروف الاغلاق العالمي بسبب وباء كوفيد ١٩ وعدم تمكن فريق الخبراء الاقليمين والدوليين من القيام باي زيارات يأتي تقرير الفريق الصادر بالوثيقة رقم (A/HRC/٤٥/٦) الذي يؤكد عدم حرص الفريق على اعداد ما هو مكلف به وفق لاختصاصاته بشكل مهني ونزيه وادراجه للكثير من المغالطات وتوجيه الاتهامات بدون ادلة واسانيد، واستمرار الشواغل السابقة التي سبق للتحالف أن استعرضها حيال التقريين السابقين للفريق، والتي تتمثل فيما يلي:

أ. الخروج عن المعايير المقبولة في الإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك تأطير الادعاءات باستخدام الشروط الدنيا وغير الملائمة.

ب. عدم الاعتراف بقوات الحوثي كأهداف عسكرية مشروعة وانتهاكات الحوثيين المرتبطة بتعمد وضع المدنيين داخل منشآتهم العسكرية.

ج. عدم الامتثال لمعايير الإسناد المقبولة في القانون الدولي من خلال إسناد المسؤولية إلى التحالف بشكل غير لائق عن القوات اليمنية باستخدام مصطلح "مدعومة من."

د. تقديم القليل من المعلومات التفصيلية لتمكين التحالف من مراجعة تحقيقاته وتقييماته، بخلاف ما ينص عليه التفويض الصريح للفريق.

هـ. تجاهل تفويض الفريق فيما يتعلق بجهود المصالحة وتضميد الجراح وإرادة الشعب اليمني كما حددتها الأمم المتحدة.

و. إغفال انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الإرهابيون في اليمن وخاصة تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (AQAP).

ز. التلميح إلى أن القادة السياسيين الكبار في التحالف مسؤولون عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي دون تقديم أي إثبات.

ح. عدم الاعتراف بحق الحكومة الشرعية في اليمن في أن تتسلح وتحمي نفسها، وكذلك الدول التي تطلب الحكومة منها الدعم.

أ. الجنوح عن المعايير المقبولة في الإبلاغ عن حقوق الإنسان

٣. يحيد الفريق عن المعايير المقبولة في إعداد تقارير حقوق الإنسان من أجل إيجاد أساس للمطالبات ضد التحالف. ردًا على مخاوف التحالف، يدعي الفريق أنه يسند نتائجه إلى معيار "الأسس المعقولة للاعتقاد". وفي الواقع، فإن الفريق يبرر الكثير من مزاعمه الخطيرة ضد التحالف بالمعيار المتضمن "ربما يكون" قد ارتكب انتهاكًا. علماً أن ذلك لا يفي بالمعايير الموضوعية للإبلاغ عن حقوق الإنسان والقانون الدولي ويتعارض مع التفويض الممنوح للفريق.

٤. خلص الفريق على سبيل المثال إلى أن: "أفراد في التحالف ... ربما وجهوا ضربات جوية في انتهاك لمبادئ التمييز والتناسب والاحتياطات، وهي

أعمال قد ترقى إلى جرائم حرب". من الواضح أن هذا شرط أدنى من معيار الأمم المتحدة المعمول به، ومفاده أن يكون هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن الضربات الجوية التي نُفذت ترقى إلى مستوى جرائم الحرب. وحقيقة أن الفريق ليس لديه أدلة لدعم الاستنتاج الذي يستند إلى "أسباب معقولة للاعتقاد"، هو السبب في أنه يستخدم المعيار الأدنى لادعاءاته.

٥. بالإضافة إلى ذلك، يقدم الفريق صورة مضللة ضد التحالف في الاستنتاج الرئيسي للتقرير من خلال تجميع الادعاءات ضد التحالف بالإضافة إلى الادعاءات ضد فصيل من القوات اليمنية. جاء في الاستنتاج الأول للفريق في تقريره ما يلي:

"لدى فريق الخبراء أسباب معقولة تحمله على الاعتقاد بأن حكومات اليمن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والمجلس الانتقالي الجنوبي، بقدر ما يمارسون الولاية القضائية، حسب الاقتضاء على كل طرف، هم مسؤولون عن انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك الحرمان التعسفي من الحياة، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك العنف الجنسي، والتعذيب وأشكال أخرى من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية، والحرمان من حقوق المحاكمة العادلة، وانتهاكات الحريات الأساسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية."

٦. هذا الاستنتاج مضلل على حد سواء وغير دقيق ويفتقد الي المصداقية وينم عن عدم المعرفة الحقيقية بالثقافة الاجتماعية في اليمن، حيث أن الفريق ليس واضحاً بشأن الادعاءات ضد أعضاء التحالف، ولم يتضمن التقرير مناقشة العديد من هذه الادعاءات. يعمل التجميع فقط على خلق انطباع أقوى والمبالغة في الانتهاكات المزعومة الملصقة بالتحالف، وهذا أمر غير دقيق وغير مناسب وغير عادل؛ ليس من الصعب فصل الادعاءات. كما أن الاستنتاج لا يتطابق مع التحليل الوارد في التقرير، والذي يدعي بشكل عام فقط أن التحالف "قد" يكون مسؤولاً عن انتهاك.

ب- الاستهداف العسكري المشروع والتناسب، واستخدام الحوثيين للدروع البشرية

٧. يوجه الفريق مزاعم بوقوع انتهاكات للقانون الإنساني الدولي تتعلق بضربات التحالف العسكرية ضد أهداف مدنية. ومع ذلك فقد فشل الفريق في الاعتراف بأن الحالات المحددة التي أقر التحالف بكونها مؤسفة، إلا أنه أقر كذلك بأنها قانونية أيضًا، هي حوادث قد ألحقت بعض الأضرار الجانبية التي لا تنتهك القانون الدولي الإنساني. ويرفض الفريق الإقرار في تقريره بأن مليشيات الحوثي تعمدت وبشكل روتيني تحديد مواقع المدنيين وإخفائهم داخل منشآتها العسكرية واستخدام وسائل المواصلات المدنية والمدرسية المحملة باطفال ومدنيين في تحركاتهم. وهذا هو السبب الرئيسي لوقوع وفيات من المدنيين في غارات جوية محددة، وحيث تقع المسؤولية عن أي انتهاك، إذ أن استخدام الدروع البشرية محظور بموجب القانون الدولي الإنساني. كما ذكرت حكومة الولايات المتحدة في أحدث تقرير لها عن حقوق الإنسان في اليمن: "أفادت بعض تقارير عن استخدام المدنيين كدروع لحماية المقاتلين. وبحسب ما ورد استخدمت قوات الحوثي الأسرى كدروع بشرية في المعسكرات العسكرية ومستودعات الذخيرة تحت تهديد الضربات الجوية للتحالف".

٨. وتقوم ادعاءات الفريق فيما يتعلق بضربات التحالف الجوية أيضا على افتراضات هامة. ويؤدي ذلك إلى استنتاجات ضد التحالف في سياق أن " الفريق ليس على علم بأي أهداف عسكرية" أو أنه "لم يتمكن من التحقق بشكل مستقل من الادعاءات المتعلقة بالاستخدام العسكري". كما يضع الفريق افتراضات حول "حجم الخسائر المدنية التي كان يمكن توقعها"، في حين يتم الحكم على شرعية الضربة الجوية العسكرية بناءً على المعلومات المتاحة للقائد في ذلك الوقت؛ حيث تجاهل الفريق حقيقة أن التحالف يتبع في تنفيذ كافة عملياته العسكرية على أحكام القانون الدولي الإنساني،

ويستند على معلومات استخباراتية عسكرية ذات طابع سري تؤكد أن المواقع المستهدفة هي أهداف عسكرية يشرع استهدافها. علماً أن قرار التحالف بعدم تبادل المعلومات الاستخباراتية العسكرية مع فريق الخبراء ومصادر تلك المعلومات لا يعني انتهاكه لالتزاماته المحددة وفقاً لأحكام القانون الدولي الإنساني، إذ أن أمن المعلومات في هذه الحالات ممارسة شائعه دولياً، خصوصاً وأن كشفها يعرض مصدر تلك المعلومة للخطر، كما ان فريق الخبراء غير مناط بولايته الاطلاع علي المعلومات الاستخباراتية العسكرية.

ج- إسناد مسؤولية أفعال القوات اليمنية إلى التحالف

٩. يسند الفريق المسؤولية إلى التحالف بطريقة تتعارض بشكل واضح مع معايير الإسناد المقبولة في القانون الدولي. يستنتج الفريق مسؤولية التحالف عن أعمال الجماعات المسلحة اليمنية المختلفة باستخدام مصطلح "مدعومة من". نتيجة لذلك، خلص الفريق إلى أن التحالف لديه "سيطرة فعالة" على هذه الفصائل. وبهذه الطريقة، يسعى الفريق إلى إسناد مسؤولية ٩٠ ألف "مقاتل يمني" وأعمال العديد من القوات اليمنية الأخرى إلى التحالف.

١٠. يؤكد التحالف مجددًا أنه غير مسؤول عن إدارة مراكز الاحتجاز في اليمن، أو أي انتهاكات مزعومة تتعلق بالأشخاص في مراكز الاحتجاز تلك.

١١. تتجلى المعايير المزدوجة الظاهرة للفريق في حقيقة أنه يرفض الإشارة إلى قوات الحوثيين على أنها "مدعومة من" إيران. ومع ذلك، وكما أشارت حكومة الولايات المتحدة مؤخرًا: "هناك علاقة أساسية جدًا بين الإيرانيين والحوثيين". بالإضافة إلى ذلك، وعلى النقيض من علاقة التحالف المدعو من الحكومة الشرعية، تدعم إيران جهة فاعلة من غير الدول ضد دولة بالمخالفة لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالشأن اليمني.

د- نقص المعلومات التي تمكن التحالف من إجراء التحقيقات والتقييمات

١٢. طلب التحالف من الفريق تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات لتمكينها من تعزيز تحقيقاتها وتقييماتها لضمان المساءلة. وتلك مسألة إنصاف للدولة التي يوجه لها الفريق ادعاءاته. عندما يقدم الفريق أي معلومات مفصلة ضد التحالف، تظهر المشاكل مع الأدلة والاستنتاجات واضحة.

١٣. أشار الفريق في تقريره إلى أن التحالف قد زوده بمعلومات عن الحوادث والتحقيقات والملاحقات القضائية المزعومة. بالإضافة إلى افتراضات الاستهداف المشروع المشار إليها أعلاه، فقد رفض الفريق تفسيرات التحالف دون أي إثبات. على سبيل المثال، أوضح فريق تقييم الحوادث المشترك التابع للتحالف (JIAT) الظروف المتعلقة بضربة عسكرية رداً على هجوم انطلق من منطقة سوق الرّق. ويرفض الفريق ذلك بالقول ببساطة ودون أي تفاصيل إضافية: "تلقى الفريق أدلة تتعارض مع هذا التفسير". إن افتقار الفريق إلى أي توضيح إضافي، بما في ذلك طبيعة الأدلة المزعومة (مثال: البيان الشخصي)، يجعل من الصعب على التحالف الرد على أو إعادة تقييم النتائج التي توصل إليها الفريق.

هـ. عدم دعم الفاعلين الوطنيين والمصالحة

١٤. ما زال الفريق يتجاهل إلى حد كبير ليس فقط ولايته للعمل على "المصالحة وتضميد الجراح"، وفقا لتفويض مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ولكن أيضًا رغبات الشعب اليمني. إن ذلك تقصير في أداء مسؤوليته في المساهمة بشكل بناء في حل الصراع وإنهاء المعاناة اليمنية. ويشير الفريق إلى توثيق لجنة التحقيق الوطنية لما يقرب من ٣٠٠٠ حادث، وتحقيق التحالف في ١٩٠ حادثة. ويشير إلى أنه لا توجد مثل هذه المعلومات من قوات الحوثيين، وهو "يشكك في التزامهم بالمساءلة". في هذا السياق، يضغط الفريق من أجل الإحالة من مجلس الأمن الدولي إلى المحكمة الجنائية الدولية.

١٥. يرى التحالف أن وسائل المساءلة من خلال الدعم الدولي هي قضية يقررها الشعب اليمني بالدرجة الأولى، وليس فرضها من بعيد. من المرجح أن يتم البت فيها في سياق ترتيبات السلام النهائية. في مارس ٢٠٢٠، أطلع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على هدف الحل السياسي و "الانتقال الشامل بعيدًا عن الصراع"، مشيرًا إلى أننا "تشاورنا على نطاق واسع بين اليمنيين - وسنواصل القيام بذلك - بشأن العناصر الرئيسية لمثل هذا الانتقال ". أفاد المبعوث الخاص أن هناك عدة أولويات مشتركة للشعب اليمني: تقاسم السلطة بين الفصائل المختلفة؛ الترتيبات الأمنية الانتقالية؛ وضمانات الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي. تعتبر الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية من أولويات الفريق، ولكنها ليست أولوية الشعب اليمني، الذي يركز بشكل أكبر على إنهاء الصراع والخطوات التالية للمصالحة والتعافي، واحقاق العدالة وطنيا وفق وسائل العدالة والانتصاف اليمنية والتي سيتم اقراها بعد تحقيق السلام في اليمن، ومع ذلك فإن مسألة المسألة لم تغب عن الشعب اليمني والحكومة الشرعية حيث تم انشاء اللجنة الوطنية اليمنية للتحقيق في الانتهاكات وهي تسعى جاهدة في عملها لتحقيق وجمع وحصر جميع الانتهاكات للقانون الدولي الانساني وتقديم تقارير بعملها وهي الجهة الوطنية المختصة بمسائل المسائلة في اليمن والتي يرتضيها الشعب اليمني.

و. إهمال انتهاكات الجماعات الإرهابية بما في ذلك تنظيم القاعدة في جزيرة العرب

١٦. يواصل الفريق تجاهل انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وداعش وغيرها من الجماعات الإرهابية في اليمن. الحقيقة هي أن العمليات الأمنية التي تقودها الحكومة الشرعية في اليمن، وبدعم من التحالف، تحدث في سياق هجمات غير متكافئة

وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل القاعدة في شبه الجزيرة العربية ضد المدنيين والقوات الحكومية.

١٧. في أغسطس ٢٠٢٠، على سبيل المثال، دمر تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية مركزًا طبيًا في مديرية سومة بمحافظة البيضاء في اليمن. وأعدم طبيب الأسنان مطهر اليوسفي الذي وُجه إليه الاتهام بالتورط في ضربات بطائرات مسيرة ضد مسلحيه. أُطلق الرصاص على اليوسفي وصُلب وترك خارج المركز الطبي. تلك هي أنواع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يبدو أن الفريق ليس مستعداً لمعالجتها في تقاريره، وهذا ينم عن عدم المعرفة الحقيقية العميقة والفهم لدى الفريق بالوضع في اليمن وتشعباته الأمنية.

ز. التلميح بالمسؤولية الفردية لقادة التحالف مع عدم وجود دليل

١٨. أعرب التحالف مرارا عن قلقه مع الفريق من أن "قائمة الجهات الفاعلة" في تقاريره تضمنت كبار قادة التحالف السياسيين. ولم يقدم الفريق أي دليل على أي مسؤولية لهؤلاء الأفراد عن الانتهاكات المزعومة. ويتعارض ذلك مع معايير وممارسات الإبلاغ عن حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ويعد بمثابة "التسمية والتشهير" غير الملائمين والمبطنين لخلق ضغط سياسي على الدول المعنية.

١٩. لا ينبغي للفريق أن يذكر علانية أسماء الأفراد في تقريره وهم ليسوا من الجناة المزعومين، لأنه يعرف جيدًا أن إدراجهم في التقرير يحمل بوضوح هذا المعنى. يحتاج الفريق إما إلى إثبات وجود مزاعم ضد هؤلاء الأفراد، أو وفقًا لولايته، ويجب عليه إزالة أسمائهم، وعدم استغلالها للأغراض السياسية والاستغلال الاعلامي.

ح. حق الدول غير الخاضعة لحظر السلاح في التسلح وحماية نفسها

٢٠. لقد تجاوز الفريق ولايته المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، لإصدار أحكام أمنية وسياسية هي في الأساس مسؤولية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولجنة عقوبات اليمن التابعة له. يقدم الفريق "توصيات قوية" ضد عمليات نقل الأسلحة إلى جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الحكومة الشرعية في اليمن والدول التي طلبت الحكومة الدعم منها. ومع ذلك، ليس للفريق أي أحقية لتقديم مثل هذه التوصيات في تفويض مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وتتضح هذه المشكلة أيضًا من خلال مطالبة الفريق بالتزامات الدول بموجب معاهدات الحد من التسلح والتي تخرج كذلك عن نطاق ولايته وخبرته.

٢١. عند تقديم التوصيات بشأن عمليات نقل الأسلحة، يتجاهل الفريق القانون الدولي، لأنه يساوي بين النقل غير المشروع للأسلحة إلى جهات فاعلة من غير الدول، وعمليات النقل المشروعة إلى دولة تدافع عن نفسها ضد الميليشيات المسلحة، وبشأن الدعم المقدم من الدول التي تدعوها الجهات المتضررة. إن الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هو إدارة المسار والأمن الدوليين وفرض حظر أسلحة ملزم؛ وهذا ليس دور الفريق أو خبرته. طبق مجلس الأمن هذه العقوبات على أفراد معينين، ولكن ليس فيما يتعلق بالحكومة الشرعية في اليمن أو التحالف. في المقابل، يُحظر نقل الأسلحة من إيران إلى قوات الحوثيين في هذا السياق من منطلق القانون الدولي العام.

هـ. الأطفال والنزاع المسلح في اليمن:

٢٢. ادعى الفريق قيام التحالف بتدريب أطفال يمنيين في المملكة العربية السعودية واعادتهم إلى مناطق الصراع للمشاركة في العمليات القتالية. وعلى الرغم من عدم صحة هذا الادعاء الذي يتناقظ مع الواقع وعدم تقديم الفريق لأي أدلة تثبت ذلك، فإن التحالف يؤكد على التزامه بأحكام القانون الدولي لحقوق الانسان، والقانون الدولي الإنساني في كافة عملياته

العسكرية، وقد نتج عن ذلك إزالة اسم التحالف في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الاخير الخاص بالأطفال والنزاع المسلح للعام ٢٠٢٠م رقم (A/٧٤/٨٤٥) الصادر بتاريخ ٩ يونيو ٢٠٢٠م. كما أنشأ التحالف وحدة خاصة لحماية الأطفال، والتي قامت بتأهيل وإعادة (١٤٥) طفلاً تم تجنيدهم من المليشيات الحوثية إلى أهاليهم بالتنسيق مع الحكومة اليمنية الشرعية واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ولتعزيز إجراءات التحالف فيما يتعلق بحماية الأطفال، قام التحالف بتوقيع مذكرة تفاهم مع الممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والنزاع المسلح.

و.تقديم المساعدات الانسانية

٢٣. فيما يتعلق بمنع المساعدات الإنسانية من خلال اتهام الفريق للتحالف بإغلاق مطار صنعاء، وفرض معوقات لوصول المساعدات الإنسانية عبر مطار صنعاء. فإن التحالف يؤكد من جديد على أن أي اجراءت تتخذ من قبل التحالف بالتنسيق مع الحكومة الشرعية اليمنية وآليات الأمم المتحدة المختصة (كآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في جيبوتي) تهدف لوقف الشحن غير المشروع للأسلحة للمليشيات الحوثية وضمان تدفق السلع والمنتجات التجارية والأساسية إلى اليمن. علماً أن الطرف الأساسي المسؤول عن وقف تدفق المساعدات الإنسانية إلى الشعب اليمني هم المليشيات الحوثية من خلال تعطيل وصول العديد من السفن عبر ميناء الحديدة، واعتراض وسلب المساعدات الإنسانية الموجهة للشعب اليمني، وتعطيل عمل المؤسسات الاغاثية الدولية. علما وبأثبات تقارير الامم المتحدة ان دول التحالف لدعم الشرعية في اليمن هي من اكبر الداعمين لتقديم المساعدات الانسانية في اليمن لتجاوز محنته وتقف دائما مع الشعب اليمني لتقديم مختلف اوجه الدعم حتي في المناطق التي يسيطر عليها المتمردين الحوثيين.

ي. آليات التحقيق والمحاسبة

٢٤. فيما يتعلق باتخاذ الإجراءات اللازمة لمحاسبة من يثبت انتهاكه لأحكام القانون الدولي الإنساني، فإن التحالف يؤكد على أنه تم إحالة كافة الملفات المتعلقة بنتائج تحقيقات الحوادث المثارة ضد التحالف المتعلقة بوجود خطأ أو مخالفة لأحكام القانون الدولي الإنساني إلى الدول المعنية في التحالف لاستكمال الإجراءات النظامية حول المحاسبة، وفق القوانين والأنظمة لكل دولة من دول التحالف. كما تم انشاء لجنة مشتركة للنظر في منح المساعدات الطوعية للمتضررين في اليمن، والتي قامت بتقديم مساعدات طوعية للمتأثرين من الأضرار الجانبية التي نتجت عن عمليات عسكرية اكتنفها أخطاء غير مقصودة وفق ما تنتهي إليه إجراءات التحقيق في تلك العمليات.

ك . خاتمه:

٢٥. ختاماً، يؤكد التحالف التزامه بأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الانسان في كافة عملياته العسكرية في اليمن، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقيق في أي حوادث يثار حولها ادعاءات بانتهاكات تمت من قبل التحالف، ومحاكمة ومحاسبة من يثبت ارتكابه لأي من تلك الانتهاكات. كما يؤكد التحالف دعمه للحكومة اليمنية الشرعية انفاذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويؤكد على التزاماته بتوفير المساعدات الإنسانية اللازمة للشعب اليمني لمواجهة آثار النزاع الذي تسببت به المليشيات الحوثية بدعم من إيران.

٢٦. كما يؤكد على رفضه التام لتقرير فريق الخبراء الاقليميين والادعاءات المضللة الواردة فيه.